NATIONAL
DEMOCRATIC
INSTITUTE
FOR INTERNATIONAL AFFAIRS

تنظيم الجلسة الكاملة:
تحقيق التوازن بين الديمقراطية والفعالية

ورشة عمل مع أعضاء
المجلس التشريعي الفلسطيني

رام الله
١٥-١٧ مارس/آذار ١٩٩٧

تنظيم الجلسة الكاملة:

تحقيق التوازن بين الديمقراطية والفعالية

ورشة عمل نظمها المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية

رام ا لله

١٥-١٧ مارس/آذار ١٩٩٧

كافة الحقوق محفوظة للمعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية (NDI)، ١٩٩٨م.
يجوز نسخ و/أو ترجمة أجزاء من هذا المطبوع لأغراض غير تجارية وغير ربحية،
وذلك شريطة الاعتراف بكون المعهد الديمقراطي الوطني هو مصدر المطبوع،
كما يشترط في حالة الترجمة أن يتم تزويد المعهد بنسخة من النص المترجم.

قام بتمويل هذا التقرير:
الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية

المحتويات

مقدمة ١

أهداف البرنامج ١

ملخص تنفيذي ٣

ملاحظات تمهيدية ٤

الجلسات الخاصة ٦

قضايا وأسئلة حول القواعد من منظور أعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني ١٠

وضع جدول الأعمال واتخاذ القرارات وتسجيل أعمال المجلس ١٨

توصيات ٢٨

تقييم أعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني لورشة العمل ٢٩

أنشطة لاحقة ٣٠

ملاحق ٣٢

مقدمة:

عقد المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية في الفترة ما بين ١٥-١٧ مـــارس/آذار ١٩٩٧ ورشة عمل في رام الله حول "تنظيم الجلسة الكاملة: تحقيق التوازن بين الديمقراطية والفعالية." وتمثل هـذه الوثيقة تقريرا حول المداولات التي دارت في ورشة العمل.

يجتمع المجلس التشريعي الفلسطيني بانتظام منذ تأسيسه في مارس/آذار ١٩٩٦. وعلى الرغم من تبنى المجلس التشريعي للائحته الداخلية في الشهور الأولى من وجوده، إلا أن أعضاء المجلس التشريعي والمراقبـين العارفين يتفقون على أن هناك حاجة لتنظيم وفعالية أكبر في الجلسات الكاملة، وكذلك لالتزام اكبر باللائحة الداخلية للمجلس. وقد كان هدف ورشة العمل التأكيد، من منظور مقـارن، علـى الأهميـة السياسـية والإستراتيجية لمعرفة المشرعين واحترامهم للقواعد الإجرائية، وبالتالي امتلاكهم لطريقة نزيهة ومحـايدة لإدارة أعمالهم. وبالإضافة إلى ذلك، يجب على الجهاز التشريعي الجديد الالتزام بقواعده كي يكون مثالا يحتذى بـه ونموذجا لسيادة القانون.١

أهداف البرنامج:

تأتي ورشة العمل هذه في أعقاب عمل سابق قام به المعهد الديمقراطي الوطني لدعـم المجلـس التشريعي. وقد شمل ذلك تقييما وتقريرا عن الشهرين الأولين من عمل المجلس، وورشة عمل عقـدت في مايو،أيار ١٩٩٦ حول القضايا الدستورية التي أثارتها مسودة القانون الأساسي. ويشكل عمـل المعـهد الديمقراطي الوطني الحالي مع المجلس التشريعي، بما في ذلك ورشة العمل هذه وورشة عمـل عقـدت في ديسمبر/كانون الأول حول دور اللجان، جزءا من مشروع تنمية تشريعية مدته ١٦ شهرا تموله وكالـة التنمية الدولية الأمريكية. وقد تم تصميم برنامج المعهد الديمقراطي الوطني لتوفير مساعدة فنية من خـلال سلسلة من ورشات العمل والمواد والبعثات الدراسية وكذلك استشارات مستمرة للتعاطي مع مكونـات مختلفة من مكونات التنمية التشريعية، بما في ذلك دور اللجان والعلاقات التشريعية-التنفيذية وعلاقات

---

١ جدول الأعمال لورشة العمل مشمول كملحق أ

الناخبين وإجراءات الجلسات العامة. ويتم توزيع المواد التشريعية المقارنة باللغة العربية على أعضاء المجلس خلال ورشات العمل هذه وكذلك توزع بناء على طلبات معينة يتقدم بها أعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني.

وبالإضافة إلى سلسلة ورش العمل، سيتم تنظيم بعثتين دراسيتين تقوم خلالهما مجموعة مختارة من أعضاء المجلس التشريعي بزيارة مجالس تشريعية انتقالية أخرى. وتهدف ورشة العمل هذه إلى الجمع بين أعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني ومجموعة مختارة من المشرعين من دول أخرى لمناقشة كيفية زيادة فعالية إجراءات الجلسات الكاملة من خلال التزام اكبر بالقواعد، وكيفية تنظيم الجلسة الكاملة في غياب آلية حزبية مع تأكيد اكبر على تطوير استراتيجيات حول قضايا ذات مصلحة مشتركة.

وقد حضر ورشة العمل اثنا وعشرون عضوا، بما فيهم نائب رئيس المجلس، يمثلون خليطا من اللجان والأقاليم المختلفة. وسمح التمثيل العريض للأعضاء بالدخول في مناقشات شيقة حول مداولات الجلسة الكاملة واللجان.

دعا المعهد الديمقراطي الوطني، بغية تسهيل النقاش وتقديم نماذج من أجهزة تشريعية أخرى، ثلاثة مشاركين دوليين: بيتر ميليكن، نائب رئيس البرلمان الكندي، ولانا غوغوبريدزه، زعيمة حزب الأغلبية في مجلس نواب البرلمان في جورجيا، وبيرنت ايلكو لم، عضو البرلمان السويدي. وقد عملت السيدة ميرنا فيليبس، مديرة برنامج التعاون مع المجلس التشريعي الفلسطيني التابع للمعهد الديمقراطي الدولي، كرئيسة لورشة العمل.[٢]

يتوجه المعهد الديمقراطي الدولي بالشكر لكل من شارك في ورشة العمل ويأمل أن يكون هذا التقرير، بما في ذلك توصياته وتقييمه، مفيدا نحو تطوير قواعد وإجراءات ديمقراطية في المجلس التشريعي الفلسطيني.

---

٢ توجد السير الذاتية للمشاركين الدوليين في ملحق ب

ملخص تنفيذي:

تم تنظيم ورشة العمل الخاصة بإجراءات الجلسة الكاملة لتغطية المسائل التالية:

- كيف تشكل القواعد وتحمي الجهاز التشريعي كمؤسسة، وكيف تحظى معرفة القواعد بأهمية سياسية واستراتيجية للمشرعين.
- كيف يخطط الجهاز التشريعي مسبقا، وكيف يضع جدول أعماله بفعالية؟
- ما هي إجراءات اتخاذ القرارات في الجهاز التشريعي؟
- كيف يجري تسجيل أعمال الجهاز التشريعي؟

ناقش المشاركون في ورشة العمل المسائل المذكورة أعلاه مع الخبراء الدوليين. وكان اليوم الأول من أيام ورشة العمل يوم تقديم ونقاش عام للقضايا المختلفة، بينما جرى التركيز في اليوم الثاني على ثلاثة مجالات معينة من مجالات تنظيم الجلسة الكاملة للمجلس التشريعي.

كان من جملة المواضيع التي تمخضت عنها ورشة العمل الحاجة لأن يشكل المجلس التشريعي الفلسطيني لجنة تركز على وضع جدول الأعمال على المدى الطويل، أو خطة عمل المجلس. وقد أبدى الأعضاء اهتماما بتعلم المزيد عن بنية وآليات عمل مثل هذه اللجنة من عروض الخبراء الدوليين.

ناقش المشاركون الأهمية الإستراتيجية والسياسية لمعرفة الأعضاء بالقواعد، وكذلك التوتر الذي يحدث بصورة طبيعية بين العملية الديمقراطية والعملية الفعالة وكيف يحل مثل هذا التوتر. وقد أكد المشاركون الدوليون على الحاجة لسوابق قوية يضعها المجلس التشريعي الفلسطيني خلال هذه الفترة الانتقالية.

أكد المشاركون الدوليون على أهمية وجود سجل مكتوب لأعمال المجلس وذلك لزيادة شفافية عمل المجلس وبالتالي فرصة وصول الجمهور إليه، بالإضافة إلى الأغراض التاريخية.

ملاحظات تمهيدية:

صاحب السعادة/ بيتر ميليكن
نائب رئيس البرلمان الكندي

أنكم تأخذون الآن على عاتقكم مهمة في غاية الأهمية تتمثل في بناء المؤسسات الديمقراطية في بلدكم. أنني أود أن أتحدث إليكم عن النموذج الكندي وكيف يعمل. يوجد في كل مقاطعة من مقاطعات كندا جهازها التشريعي كما يوجد جهاز تشريعي فيدرالي. وهناك وظيفتان هامتان جدا للبرلمان تتمثلان في: ١- سن القوانين، والثانية توفير منبر لنقاش القضايا الهامة. ولكن هناك نزاع أساسي بين الاثنين: أن الحاجة لاتخاذ قرارات وسن القوانين قد تصاب بالإحباط نتيجة للرغبة في مناقشة السياسة والتشريع. يجب إيجاد توازن بين الاثنين.

عليك أن تكون قادرا على اتخاذ قرارات وعلى توفير منبر للنقاش بين الأعضاء. فالذي يمثل توازنا جيدا في نظام ما قد لا يمثل توازنا جيدا في نظام آخر: ربما لن تنجح كل قواعدنا في نظامكم، ولكن ربما يمكن لنا سويا تطوير قواعد تنجح لديكم.

أود أن اشرح كيف تساعدنا القواعد على إدارة مجلسنا التشريعي. أولا، هناك قواعد مرتبطة بجدول الأعمال. وهذه مهمة جدا لأنها تعطي الأعضاء فرصة اختيار المناقشات التي يريدون الاشتراك فيها وذلك عن طريق معرفة أي القضايا مطروحة على جدول الأعمال، والتخطيط للتواجد أثناء ذلك النقاش. وهذا مهم بالنسبة للعلاقة مع الناخبين أيضا، خاصة أن يعرف المواطنون ما الذي يناقشه الأعضاء في البرلمان. كذلك فإن وضع جدول الأعمال مسبقا، قبلها بأسبوعين، يحسن العلاقات مع الإعلام خاصة من ناحية التعريف بالقضايا المطروحة. ويساعد هذا بالتأكيد على إعادة انتخاب الأعضاء. وبإتباع هذا النظام، يمكن للعضو على سبيل المثال معرفة ما إذا كانت بعض مشاريع القرارات ستعتمد خلال شهر أو شهرين.

توجد في جهازنا التشريعي فترة محددة يمكن خلالها مناقشة مشروع القانون. ويساعد وجود قواعد خاصة بعملية وضع جدول الأعمال على الموافقة على القوانين. كما سنعرف من خلالها أن قانونا معينا سيسن بعد شهر، على سبيل المثال. ويخصص وقت محدد في كل جلسة برلمانية لمناقشة التشريعات، ووقت آخر لمناقشة القضايا العامة حول مواضيع يختارها الأعضاء. وبالإضافة إلى ذلك، هناك مسائل ذات أهمية عامة ملحة، وهي مواضيع يجري اقتراحها لرئيس المجلس قبل أن يبدأ نقاشها بأربع ساعات على الأقل. ويمكن ذلك الأعضاء من الاستعداد، ويسمح بحدوث نقاش منظم.

هناك مجال آخر من مجالات القواعد يتمثل في أنها تكفل المشاركة. نحن نحد من طول الخطابات مما يوفر وقتا لإعطاء الفرصة لمتحدثين آخرين. ويعتقد بعض الناس أن هذه فكرة جيدة. ثانيا، نستطيع أن نمدد فترة رفع الجلسة مما يسمح لنا بان نتأخر للانتهاء من نقاش مشروع قانون. ويضمن هذا إعطاء الفرصة لكل من يرغب في الحديث. ولا يعتقد بعض الناس أن هذه فكرة جيدة، أي انه لو أعطى كل عضو عشرين دقيقة للحديث، فإن كل واحد سيستعمل الوقت المخصص له كله سواء احتاج له أم لا. نحن نخصص أيضا وقتا في نهاية خطابات الأعضاء للأسئلة والأجوبة. كذلك نعطي الأعضاء فرصة الإدلاء ببيان مدته دقيقة - حول أي موضوع - خلال فترة ربع ساعة مخصصة لذلك في كل جلسة. وبينما تعتبر هذه الفترة قصيرة، إلا أنها توفر فرصا جيدة للأعضاء للتعبير عن أنفسهم، والتحدث عن قضية مهمة بالنسبة لهم أو لناخبيهم. وأخيرا هناك تصويت إجباري (بالأغلبية) في نهاية مشاريع القوانين حيث أن من المهم بالنسبة للجهاز التشريعي اتخاذ القرارات. ونحن نستعمل هذا أحيانا لأن الأقلية تحاول إطالة النقاش كي تمنع اتخاذ قرارات.

أن القواعد مهمة جدا، ويقوم الأعضاء بتخطيط عملهم حول هذه القواعد. وعلى سبيل المثال، إذا عرف العضو انه سيكون هناك نقاش حول موضوع معين يوم الاثنين، فإن مشروع القرار لن يتم تبنيه قبل الثلاثاء. وهكذا يمكنه التخطيط للتغيب يوم الاثنين والحضور للتصويت يوم الثلاثاء. ولكنك إذا أردت إنجاح هذا، فعليك أن تجعل الجميع يحترم القواعد. ويرجع الأمر لرئيس المجلس للتأكد من ذلك. ويمكن تغيير أو تجميد أي قاعدة بالموافقة الإجماعية. على سبيل المثال، إذا اقترح عضو عدم عقد أي اجتماعات للمجلس في يوم معين، فإنه يمكن الموافقة على هذا الاقتراح بالإجماع. ويحق لرئيس المجلس الدعوة لعقد جلسة خاصة، ولكن عليه الحصول على موافقة الجهاز التنفيذي.

الجلسات الخاصة:

سؤال: هل يحق للأعضاء الدعوة لعقد جلسة خاصة؟

السيد/ميليكن: يجوز للحكومة (التي تتحكم في مجلس النواب) فقط عمل ذلك، ولكنكم قد تحتاجون لقاعدة مختلفة في نظامكم، وذلك في غياب معارضة رسمية.

أن وجود قواعد يعمل بها ويجري اتباعها تجعل للأعضاء الذين يدعمون أي مشروع قرار، ولأولئك الذين يعارضوه، صوتا مسموعا. وينجم عن ذلك نقاش معقول وتصويت بالأغلبية. أما إذا تم تجاهل القواعد فإنه يصعب تنفيذها في وقت لاحق، وذلك لأن بإمكان الأعضاء القول أن هذه القواعد كان يجري تجاهلها دائما. نحن نعيش جميعا في ظل سيادة القانون، وإذا كنا نتوقع من المواطنين إطاعة القوانين التي وضعناها فإن علينا نحن، كمشرعين، العيش في ظل القواعد التي وضعناها. أن علينا أن نضرب مثالا جيدا للمواطنين وهذا يؤكد أهمية وضع سوابق قوية وراسخة. يجب أن يقوم شخص ما (رئيس المجلس) بتفسير القواعد، وعليكم انتم كأعضاء مساعدته في هذا العمل. يجب أن يعرف الجميع القواعد إذا أردنا للنظام أن ينجح.

آمل أن يساعدكم ذلك، وأنا متأكد أننا سنقوم بتغطية الكثير من المواضيع الأخرى خلال هذه الورشة.

السيدة/فيليبس: أود أن اطلب من ضيوفنا الدوليين الآخرين أن يتحدثوا باختصار عن أنظمتهم.

السيدة/لانا غوغوبيريدزه
زعيمة الأغلبية في مجلس النواب
برلمان جمهورية جورجيا

أود أولا أن اعبر لكم عن مدى تعاطفي مع الموقف الذي تجدون أنفسكم فيه. ربما يمكنني فهمكم على نحو افضل لأننا تقريبا نمر في موقف مشابه في جورجيا: عندما حصلنا على استقلالنا خسرنا سبع

أرضنا وتحول ٣٠٠,٠٠٠ مواطن إلى لاجئين. أن من حق أي بلد أن يكون لها أرضـــها ومؤسســاتها، ويتمثل الأمل الوحيد في تقوية المؤسسات الديمقراطية خلال هذه الفترة الانتقالية للحصول على الدعـــم الدولي.

اعتقد انه سيكون من الشيق بالنسبة إليكم معرفة كيف وصلنا إلى وضعنا الحالي في جورجيـــا. لدينا مؤسسات وثقافة قديمة وكنا دائما على امتداد تاريخنا عرضة للغزو من قبل جيراننـــا. و لم يتحقـق استقلالنا حتى عام ١٩١٨ عندما أسسنا أول برلمان منتخب وبدأنا في بناء مؤسسات ديمقراطية. وفي عـام ١٩٢١ قامت روسيا بغزونا أصبحنا جزءا من الاتحاد السوفيتي حتى انهياره في ١٩٩١. وعندما حصلنـــا على استقلالنا مرة أخرى في ١٩٩١، واجهنا خطرا آخر: قومياتنا الداخلية التي هددت بتدمـــير دولتنـــا الجديدة. وقد عاد شيفرنادزه (وهو الرئيس الآن) آلي جورجيا وأسس حزب اتحاد المواطنين الذي وقـــف في مواجهة القومية المتطرفة. وقد سمح ذلك بإجراء انتخابات جورجيا التعددية الناجحـــة مرتـــين منـــذ ١٩٩١.

كان برلماننا يتكون من ٣٣ حزبا في ١٩٩١. وقد جاء ذلك كرد فعل على الديكتاتورية الـــتي لم تسمح للأحزاب السياسية بالتواجد. وقد خلق ذلك وضعا كان من المستحيل فيه بالنسبة لنا الوصـول إلى قرارات والى جعل الديمقراطية فعالة. وفي نهاية المطاف تطورت ثلاثة أحزاب: حـــزب أغلبيـــة وحزبـــا معارضة. ويمكنني القول أن برلماننا الآن يشبه البرلمانات الأوروبية: هناك نقاشات كثيرة في الجلسة الكاملة حول الكثير من المواضيع ولكننا ننجز جزءا كبيرا من عملنا في اللجان. وعندما يقدم مشروع قـــرار في الجلسة الكاملة، تكون قد مرت بجميع مراحل جلسات الاستماع العام وأعمال اللجان. وجميع مشـــاريع قوانيننا تنشر وتكون متاحة للجمهور، كما تنشر مشاريع القوانين الهامة في الصحف. ويعكس ذلك فكرة أن الديمقراطية لا يمكن لها أن تكون فعالة بدون شفافية.

تقوم اللجنة بتقديم مشروع قانون إلى الجلسة الكاملة للمجلس بعد أن يتم نقاشها بشكل دقيـــق في اللجنة. ويكون الوقت المحدد لمناقشة مشاريع القوانين في الجلسة الكاملة محدودا، ويتم توزيعه بشـــكل متساو بين ممثلي اللجنة والأجنحة السياسية.

يمتلك الرئيس في جورجيا صلاحية استخدام حق الفيتو. وكما هو الحال في مجلسكم، نقوم بعقد الكثير من الجلسات الطارئة. ولقد كان من الصعب بالنسبة لنا في الماضي التركيز على التشريع نتيجة للموقف السياسي ولكننا حاولنا أن نغير ذلك. لدينا لجنة - مكونة من رؤساء اللجان ومن رئيس المجلس وممثلين عن الأحزاب السياسية. وتقوم هذه اللجنة بوضع جدول الأعمال للسنة بكاملها وليس فقط لأسبوع. وهكذا، لا يتم تضييع أي وقت في مناقشة جدول الأعمال في الجلسة الكاملة. ويمكن في حالات خاصة فقط إضافة أشياء أخرى إلى جدول الأعمال.

السيد/بيرنت ايلكولم

عضو برلمان، السويد

شكرا لكم لمنحي الفرصة للتواجد هنا ولمشاهدة جلستكم في بيت لحم. أريد أن ابدأ بقراءة من الدستور السويدي: "كي تعمل الدولة بشكل فعال، ينبغي على المواطنين معرفة قواعد اللعبة. وإذا جرى اتباع القواعد، سيشعر المواطنون أن القرارات مشروعة. أن الإطار القانوني شرط يجب توفره كي تكون هناك سيادة قانون ولاستمرار نظام الحكم." ويمكن أن نضيف أن قواعد اللعبة هامة على وجه التحديد في أوقات النزاعات والأزمات. ونحن نحظى في السويد بالسلام منذ ٢٠٠ سنة تقريبا.

يحتوي القانون في السويد على أربعة قوانين مختلفة، بما في ذلك أداة الحكم ودور الملك وحرية الصحافة وحرية التعبير. ويوجد في القانون الأول فصلان حول تنظيم البرلمان بما في ذلك اللائحة الداخلية. ويعتبر تنظيم النقاش البرلماني هاما لجعل الديمقراطية فعالة. وفي السويد، نستعمل الجلسات الكاملة لاتخاذ القرارات ولدينا عملية "لجدولة" القضايا الأخرى. كذلك نقوم بتخصيص وقت يمكن للأعضاء خلاله توجيه أسئلة للوزراء ولمسؤولين آخرين، حيث يقوم كل الأعضاء بالمشاركة بأسئلة مكتوبة. وبالإضافة إلى ذلك، نخصص وقتا كل أسبوع للأسئلة الشفوية ونعقد جلسات نقاش خاصة للمسائل الملحة.

تم توزيع جدول أسبوعي لأعمال البرلمان السويدي، وقال السيد/ايلكولم أن الجلسة البرلمانية تستغرق سنة، كما يجتمع البرلمان من يوم الاثنين إلى يوم الجمعة من كل أسبوع. وهناك حوالي ٢٠٠ مشروع قانون يتم تقديمها بواسطة الحكومة ويتم تنظيمها في الجلسة العامة.

تقدم الميزانية السنوية في شهر سبتمبر/أيلول. وعندما يتعلق الأمر بالميزانية يمكنك تقديم أي اقتراح. ولكن في حالة مشاريع قوانين أخرى، يمكنك فقط مناقشة ما يشمله مشروع القانون. وهكذا تكون هناك فرصة واحدة في السنة (فيما يتعلق بالميزانية) يمكنك خلالها التقدم باقتراح مكتوب بخصوص أي شيء (هناك حوالي ٣٠٠٠ اقتراح في السنة).

يتم في الجلسة الكاملة إحالة مشاريع القوانين والتعديلات إلى اللجان، ولا يكون هناك أي نقاش حتى هذه اللحظة. وتسجل مشاريع القوانين والتعديلات في كمبيوتر ويعد جدول يوضح الوقت الذي سيخصص لكل مشروع قانون في الجلسة الكاملة وفي اللجان. وبعد الانتهاء من هذه المرحلة، يتم شمل جميع الاقتراحات من مناقشات الجلسة الكاملة في السجل أيضا. ويمكن للمرء أن يرى في تقرير اللجنة الخاص بمشروع قانون نص المشروع وكذلك الآراء المعارضة. وبالإضافة إلى ذلك يحتوي التقرير على بيانات داعمة للتقرير وتؤكد على بعض عناصر التقرير. ويتم جدولة هذه التقارير مرتين للسماح بوقت كاف للنقاش. وهذه التقارير توزع يوم الجمعة قبل أن يناقش التقرير لتمكين الأعضاء من مراجعتها في عطلة نهاية الأسبوع قبل مناقشتها في الجلسة الكاملة. وأنا كعضو لا اقرأ التقرير بكامله على الإطلاق - نحن نتحدث عن آلاف الصفحات - ولكنني اقرأ فقط ما يأتيني من لجنتي أو ما يهم ناخبي.

عندما تتم مناقشة تقرير لجنة ما في الجلسة الكاملة، يكون أعضاء تلك اللجنة وآخرون مسؤولين عن الاقتراح الخاص بمن سيتحدث ويساهم في النقاش. ويتوجب على أي عضو آخر يرغب في التحدث عن التقرير إشعار رئيس المجلس في اليوم السابق للنقاش. وحتى إذا لم يتم عمل ذلك، يمكن للعضو أن يتحدث ولكن لستة دقائق كحد أقصى. ويتحدث الأعضاء من المعارضة أولا ثم يرد عليهم الوزراء.

إذا كان هناك نقاش في المساء، فسوف يتم دائما اتخاذ قرار صباح اليوم التالي مما يعطي الجميع المزيد من الوقت للتفكير. وعندما يتخذ قرار، يتم إشعار الحكومة بذلك كتابة. ولا يمتلك رئيس الوزراء حق الفيتو وبالتالي فإن الكلمة الأخيرة تكون للبرلمان، وتكون الحكومة مسؤولة عن تنفيذ التشريع. وتتحمل الحكومة مسؤولية رفع تقارير عن القرارات إلى البرلمان مرة واحدة في السنة.

وقبل أن اختتم حديثي هذا، أود أن أتحدث قليلا عن دور رئيس المجلس. يتم انتخاب رئيس المجلس ونوابه الثلاثة لفترة مدتها أربعة أعوام. ولا يمكن لرئيس المجلس الاشتراك في مناقشات الجلسة الكاملة أو التصويت. ورئيس المجلس محايد سياسيا، أي أن عليه التخلي عن كل انتماءاته الحزبية. وهناك بديل لرئيس المجلس، أي انه عند انتخابه يقوم عضو جديد من دائرته الانتخابية بالحلول مكانه كعضو. وفي حالة مرض رئيس المجلس، يقوم أحد نوابه بالحلول مكانه. وفي حالة وفاته تجرى انتخابات جديدة لاختيار خلف له.

يشكل رئيس المجلس جزءا من مؤتمر رئيس المجلس الذي يشبه اللجنة الخاصة في برلمان جورجيا التي وصفتها لانا. وهذا المؤتمر، المكون من رؤساء اللجان وممثلين عن الأحزاب، يقدم النصائح - بصورة أساسية قرارات - إلى رئيس المجلس. وهكذا، وهنا يبدو التشابه بيننا وبين البرلمان في جورجيا، يتم التعامل مع جدول الأعمال والمسائل التنظيمية الأخرى المتعلقة بالجلسة العامة بواسطة هذا المؤتمر وليس خلال النقاش في الجلسة الكاملة.

إذا أراد عضو تغيير القواعد، فإن عليه تقديم اقتراح يحال إلى اللجنة الدستورية أو إلى رئيس المجلس مباشرة. كذلك فإن النقاش المتعلق بجدول أعمال الاجتماع سيتم في مؤتمر رئيس المجلس أو من خلال تقرير إحدى اللجان. وإذا لم يحترم العضو القواعد، فإنه يحرم من الحديث (خلال الجلسة الكاملة لا يمكن للعضو إثارة مسألة تغيير القواعد).

السيدة/فيليبس: أود أن أشير إلى انه يوجد في ملف ورشة العمل الذي تم توزيعه على المشاركين مواد مرتبطة بالقضايا التي نوقشت في ورشة العمل هذه، كذلك فإننا سنترجم مواد إضافية ونأمل أن تصبح جميعا جزءا من مكتبتكم البرلمانية.

جلسة بعد الظهر:

نقاش الجلسة الكاملة: قضايا وأسئلة حول القواعد من منظور أعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني:

الأحزاب السياسية:

سؤال: في حالة جورجيا، كيف تم تخفيض عدد الأحزاب الثلاثة والثلاثين حزبا آلي ثلاثة؟

السيدة/غوغوبيريدزه: بعض هذه الأحزاب لا يزال موجودا، ولكنها تواجه موقفا صعبا - ويواجه بعضها مشكلة اجتياز عتبة نسبة الخمسة بالمائة المطلوبة للفوز بمقاعد في البرلمان. ويعتبر الحزب الشيوعي اكبر الأحزاب خارج البرلمان، كذلك فإن الحزب الاشتراكي كبير أيضا. أن وضعنا السياسي اكثر تنظيما بكثير الآن.

السيد/ايلكولم: في السويد، تمنح أموال الضرائب لجميع الأحزاب، حتى لأحزاب المعارضة. وإذا خسر حزب وعليه أن يغادر البرلمان فإنه سيستمر في الحصول على مدفوعات شهرية إلى حين إجراء الانتخابات القادمة. وتنفق هذه الأموال على تنمية الحزب السياسي وليس على مرتبات الأفراد. وبإتباع هذا النظلم، فإن خسارة الانتخابات لا تعد شيئا خطيرا وذلك لأن الحزب لا يزال لديه أموال لخوض الانتخابات القادمة.

السيدة/غوغوبيريدزه: يوجد لدينا نظام مماثل في جورجيا ولكن الأموال تعطى فقط للأحزاب الممثلة في البرلمان.

وضع جدول الأعمال السنوي:

سؤال: كيف يمكن التخطيط لجدول أعمال البرلمان للسنة بكاملها؟

السيد/ميليكن: يفتتح رئيس المجلس الجلسة ويقدم وزير المالية الميزانية في بداية الجلسة. وتقدم نفقات الحكومة طبقا للتقديرات. وهناك اهتمام كبير لدى الجمهور بشكل عام بمناقشة التقديرات، ولذلك نخصص عشرين يوما في السنة لذلك. أود أن أعرض عليكم الجدول السنوي لبرلماننا والمصمم بطريقة

تسمح لنا بالإجماع لفترات تمتد على أربعة أسابيع يتخللها أسبوع لا تعقد فيه أي اجتماعات. ويسمح لنا هذا الجدول بالالتقاء مع ناخبينا الذي يعتبر مهما في بلد كبير بهذا الحجم.

السيدة/غوغوبيريدزه: هناك فصل كامل بين الجهازين التشريعي والتنفيذي. والوقت الوحيد الذي يلقي فيه رئيس الجمهورية خطابا أمام البرلمان هو الوقت الذي يلقي فيه خطاب الافتتاح في بداية الجلسة.

السيد/ايلكولم: يفتتح الملك الجلسة في برلماننا، ويقدم رئيس الوزراء سياسة الحكومة للسنة بكاملها. ويقدم رئيس الوزراء نفس البيان كما هو الحال في كندا. وبعدها، يبدأ تقديم الاقتراحات الخاصة بالميزانية والمناقشات بين قادة الأحزاب.

إدارة النقاش:

سؤال: في برلمانكم، يعتبر عدد الأعضاء كبيرا. كيف يمكنكم تنظيم النقاش وادارة الوقت بفعالية مع وجود كل هؤلاء الأعضاء؟

السيد/ميليكن: حقا، أن هذا صعب جدا - لدينا ٢٩٣ عضوا، وثلاثة أحزاب سياسية ممثلة في برلماننا. وتقترح الحكومة تقريبا كل التشريعات، كما تجتمع الأحزاب الثلاثة كل أسبوع وتقرر عدد الأيام التي ستخصص لمناقشة كل مشروع قانون. وفي حالة نفاذ الوقت، يتخذ قرار أما بالاستمرار بالنقاش أو التصويت. وفي حالة عدم الاتفاق على ما ينبغي عمله، تقوم الحكومة باتخاذ قرار بالاستمرار بالنقاش. ويأتي ذلك نتيجة للتوصل لصفقة ما. وعلى سبيل المثال، تدع الحكومة أعضاء مختلفين من أحزاب مختلفة التحدث حول الموضوع. ويمنح الأعضاء وقتا يمكنهم خلاله التحدث ويمكنهم اقتسام هذا الوقت مما يمكن المزيد من الأعضاء من التحدث حول الموضوع. وتقوم الأحزاب بإعداد قوائم المتحدثين، وهذا يعني أن رئيس المجلس لا يتمتع بتحكم كامل في هذه العملية. وتجتمع لجاننا، بعكس ما يحدث في جورجيا، في نفس الوقت الذي تعقد فيه جلسة المجلس الكاملة، مما يعني عدم تواجد جميع الأعضاء أثناء نقاش معين.

سؤال: ميرنا، لقد اصبح لك معنا أربعة اشهر وأنت تعرفين مشاكلنا. لقد استمعنا لهذه العروض المتعلقة بنماذج مختلفة - كيف يمكن تطبيقها في عمليات المجلس التشريعي الفلسطيني؟

السيدة/فيليبس: لقد رأينا، من خلال حضورنا لجلسات المجلس التشريعي الفلسطيني، أهمية الالتزام بالقواعد. وإجابة على ما تقدم، قمنا بإعداد كتب اللوائح الداخلية توقعا منا لورشة العمل هذه.

السيدة/غوغوبيريدزه: أنني اقدر ما تقوله لأن برلماننا واجه نفس المشاكل قبل سنتين. لم نتمكن من اتخاذ أي قرارات (لأن نقاشنا العام كان يفتقر للنظام). لقد تعلمنا أن الالتزام بالنظام الداخلي هو أهم شيء.

السيدة/ فيليبس: هناك شيئان لاحظتهما هنا. الأول مرتبط بكيفية وضع وتعديل جداول الأعمال، ومقدار الوقت الذي ينفق على هذا في الجلسة الكاملة. وتخصص غالبا ساعة ونصف الساعة لمناقشة جدول الأعمال. وعندما تجتمع يومين في الأسبوع،فلا يوجد وقت كاف للتعاطي مع القضايا الجوهرية على جدول الأعمال. (في هذا الوقت،كان المجلس يجتمع مرتين في الأسبوع أما الآن فإنه يجتمع لمدة أربعة أيام متواصلة في الأسبوع الثاني - كل أسبوعين). وغالبا، يعود السبب وراء طول النقاش في الجلسة الكاملة آلي وجود مواضيع تعتبر ملحة تهيمن على جدول الأعمال. وهناك، على أي حال، بند في لائحتكم الداخلية يناقش كيفية التعاطي مع القضايا الملحة. وربما يتمثل البديل في عقد جلسات مسائية خاصة للتعاطي مع هذه الأمور الملحة. ثانيا، أود أن اعلق على عادة التعامل مع مشروع القرار فقرة في الجلسة الكاملة. أن هذه العملية تستهلك الوقت واعتقد أن القيام بمعظم هذا العمل في اللجان سيوفر عليكم الوقت وسيكون اكثر فعالية. وهكذا، فإن أهم ثلاث مجالات التي لاحظت أن بإمكانكم إدخال إصلاحات فيها هي: الالتزام باللائحة الداخلية، وجدول الأعمال، وكيفية مراجعة مشروع القرار، أي انه يجب عمل المزيد في مرحلة اللجان.

سؤال: ميرنا، لقد تطرقت لبعض مشاكلنا. هل بإمكانك إبداء المزيد من الملاحظات في المستقبل عن عملنا؟

السيدة/فيليبس: بالتأكيد، وفي الواقع لقد طلب مني أبو علاء (رئيس المجلس التشريعي الفلسطيني) نقـــدا مكتوبا لعمل الجلسة العامة.

في هذه اللحظة طلب أحد الأعضاء عقد جلسة خاصة حول هذا الموضوع، ربما مرة في الشهر.

امتثال الحكومة للقانون:

سؤال: ذكر لنا السيد ميليكن أهمية الالتزام بالقانون. ماذا لو كانت المشكلة تتمثل في أن الجهاز التنفيذي لا يلتزم بالقانون؟

السيد/ميليكن: في نظامنا، يمثل حزب الحكومة الأغلبية في البرلمان. ولو فقدت الحكومة أغلبيتها في مجلس النواب فعليها الاستقالة تمهيدا لإجراء انتخابات جديدة. أن بإمكان الحكومة إرغامنا على عمل شيء لأنها تملك الأغلبية البرلمانية. ويبدو لي أن هناك حدودا لسلطتكم في المجلس التشريعي الفلسطيني، ولذا فـــإنني اقترح عليكم التركيز على قضايا بإمكانكم إصدار تشريعات بشأنها.

السيدة/غوغوبيريدزه: نحن لا ندعم الحكومة في نظامنا.

سؤال: ماذا يحدث إذا لم تمتثل حكومة جورجيا لقرارات المجلس التشريعي؟

السيدة/غوغوبيريدزه: لدينا صلاحية عزل أعضاء مجلس الوزراء، ولكن الرئيس لا يمتلك صلاحية عـــزل البرلمان.

لجنة الشؤون البرلمانية:

سؤال: لدي سؤال حول لجنة الشؤون البرلمانية السويدية: كيف يتم ذلك بالضبط؟ كم عدد المرات التي تجتمعون فيها؟ وهل تعملون على ميزانية البرلمان؟

السيد/ايلكولم: في كل عام، تعطي الحكومة الميزانية للبرلمان. وتستعمل الحكومة مصادر كثيرة لنحصول على أرقام الميزانية التي تكون ضخمة عندما يتم تقديمها. أننا نقسم الميزانية إلى ستة عشر جزءا وتقوم كل لجنة بمراجعة الجزء الخاص بها. وعلى سبيل المثال، وبصفتي عضوا في لجنة الشؤون الخارجية، فإننا نعمل على الميزانية المتعلقة بالشؤون الخارجية. وهذا الجزء من الميزانية يجري تجزئته ويقوم كل عضو في اللجنة بمراجعة جزء. وبعد الانتهاء من المراجعة، نقوم بمناقشة ذلك كلجنة ونشمل في تقريرنا أي تغييرات مقترحة. وهكذا، عندما يذهب هذا الجزء آلي الجلسة الكاملة يكون معدا إعدادا جيدا ولا توجد هناك حاجة لمناقشته بتوسع من قبل البرلمان بكامله، كما أن تقرير لجنتنا يقدم وجهات نظرنا إلى الحكومة.

الميزانية البرلمانية:

سؤال: هل هناك ميزانية خاصة للبرلمان. وإذا كان الأمر كذلك فمن الذي يعمل عليها؟

السيد/ايلكولم: تحصل اللجنة الدستورية على واحد على ستة عشر من الميزانية، ويخصص جزء من هذا المبلغ للبرلمان. وتشبه عملية المراجعة ما يدور في لجنتي وهو ما أشرت إليه آنفا.

سؤال: من المسؤول عن إعداد، وليس فقط مراجعة، الميزانية؟

السيدة/فيليبس: لقد كنت رئيسة لجنة إدارة المجلس التشريعي بصفتي رئيسة المجلس، وكان هناك ممثلون من جميع الأحزاب في هذه اللجنة. كنا نركز على القضايا، بما فيها المرتبات وعلاوات السفر ..الخ. وكان موظفو رئيس المجلس يقومون بمراجعة جميع المعلومات ثم يقدمون اقتراحا لوزارة المالية التي تقوم بمراجعة الميزانية المقترحة. وتقوم الأحزاب بمناقشة مسودة الميزانية التي ترسل بعدها إلى وزير المالية. أما بالنسبة للميزانية الوطنية، فإن المعارضة لها فرصة مناقشتها في الجلسة الكاملة.

السيد/ايلكولم: أننا لا نقوم بتحديد مرتباتنا. هناك ثلاثة أشخاص مهمتهم تحديد مرتبات الوزراء، وثلاث آخرون مهمتهم تحديد مرتبات أعضاء البرلمان.

الارتباط/والعلاقات مع الأحزاب السياسية:

سؤال: ماهي العلاقة في أنظمتكم بين أعضاء الحزب خارج البرلمان وأعضاء الحزب في البرلمان، هل هي علاقة تأثير ونفوذ؟

السيد/ايلكولم: بطريقة رسمية، أستطيع أن افعل ما أريد. وهذا يعني أن تفويضي هو بين الناخبين وبيني. ولكن من الناحية غير الرسمية، فإنني لست مستقلا استقلالا تاما. أنني اتبع خط الحزب خلال الانتخابات. ونتيجة لوجود قرارات كثيرة تتخذ في أي لحظة، فإنني الجأ لتقارير اللجان للتعرف على رأي الحزب أو أقوم بسؤال زعيم حزبي في البرلمان. ويمكنني سؤال زعيم حزبي عما إذا كان بإمكاني التصويت بطريقة مخالفة على قضية معينة، وإذا قال لا فإنني سأتبع خط الحزب.

السيدة/غوغوبيريدزه: ليس من السهل التوفيق بين الانضباط الحزبي والديمقراطية. أنني، كفرد، أريد أن افعل ما يحلو لي وان اعبر عن رأيي، ولكن علي أن اتبع أفكار حزبي من اجل الانضباط الحزبي. لقد تطورنا إلى نظام تحدث فيه النقاشات داخل الأحزاب قبل أن تتخذ القرارات، أدركنا أن هذه هي الطريقة الوحيدة التي يمكن أن تنجح.

السيد/ميليكن: في حالتنا، كما هو الحال في نموذج جورجيا، يجلس زعيم الحزب معنا في البرلمان ويتخذ القرار الخاص بالتصويت على قضية معينة. وفي نفس الوقت، فإنه يركز دوما على تأمين، والحفاظ على، الأغلبية وذلك لانه قد يفقد دعم الأغلبية إذا اتخذ قرارا يتعارض مع مصالح أعضاء الحزب الآخرين.

السيدة/فيليبس: يجتمع حزبنا كل عام عندما تكون هناك نقاشات تتعلق بالسياسات واتخاذ قرارات بشأن القضايا المختلفة. وبالتالي فإنك عندما تخوض الانتخابات كمرشح تحت لواء حزب معين فإنك تتبنى خط هذا الحزب. وتطور الأحزاب، من خلال المرشحين، برامج انتخابية تحدد ما ستفعله في السنوات الأربع

القادمة. وهكذا، عندما يتم انتخابك وتصبح الحكومة، فإن عليك تنفيذ هذه السياسات. إن المرشحين يعرفون ما هي السياسات والقضايا التي ستنفذ قبل أن يتم انتخابهم. وعندما يعقد مؤتمر الحزب بعد الانتخابات، فإنه يعقد لمناقشة توقيت السياسات وليس السياسات نفسها.

سؤال: أن التجارب/النماذج الفلسطينية والجورجية متشابهة إلى حد كبير، ومع ذلك ليس لدينا أحزاب. أن القضايا التي نواجهها كأعضاء هي قضايا قومية وليست قضايا حزبية. أود أن أستشيركم بخصوص كيفية التعامل مع ذلك - كيف يمكن لنا تشكيل تحالفات وتجمعات داخل المجلس في الوقت الذي ينتمي فيه معظم الأعضاء لمنظمة فتح؟

السيدة/ غوغوبيريدزه: بإمكاني تفهم ما تحتاجه. عندما انهار الاتحاد السوفيتي السابق، كان هناك حزب واحد فقط وكان الجميع يتشاركون في هدف وطني واحد وهو الاستقلال. بعدها اصبح هناك ٥٠ حزبا وكلها تهدف إلى الاستقلال. أن الفرق بيننا هو أننا مستقلون حقا. وهناك قضية كبيرة تواجهنا وهي العلاقات مع روسيا وهذه هي اكبر مشكلة في حزبنا - بعض الناس يريدون أن تكون لنا علاقات أوثق مع روسيا بينما لا يريد آخرون مثل هذه العلاقة الوثيقة. أن أولئك الذين يعارضون ما نريده (علاقات أوثق) يساعدونا على توضيح موقفنا. بالنسبة لوضعكم، اعتقد أنه من المفيد للمجلس التشريعي الفلسطيني أن تكون هناك كتلة أغلبية وكتلة معارضة لهذه القضايا القومية (حتى لو جاءت أساسا من نفس الحزب).

تطبيق التشريعات:

سؤال: ما الذي يمكن للبرلمان عمله إذا لم تحترم الحكومة قراراته؟

السيد/ايلكولم: يحدث ذلك في القضايا الصغيرة. وعندما لا تطبق الحكومة قرارات البرلمان فإننا نذهب إلى الحكومة ونسأل ثانية ونضع هذا الطلب في تقرير جديد. وإذا كان الموضوع هاما، فهناك طريقة واحدة لحل المسألة- من خلال تصويت بسحب الثقة من الوزارة، ويلزم على الأقل موافقة ٣٥ عضوا للتصويت على ما إذا سيكون هناك نقاش بسحب الثقة. ولقد دعا الحزب الليبرالي قبل ثلاثة اشهر إلى إجراء

تصويت بسحب الثقة من رئيس الوزراء. و لم يجر مثل هذا التصويت، ولكنه لو نجح فإن الحكومة كـلنت ستستقيل.

جلسات الاستماع العامة:

سؤال: السؤال موجه للانا: من الذي ينظم جلسات الاستماع العامة؟

السيدة/غوغوبيريدزه: نحن نصدر مشاريع قوانين يستطيع الجمهور قراءتها مما يضمن الشفافية ومعرفة الجمهور المعني بالقضية. وبالإضافة إلى ذلك، يقوم الموظفون البرلمانيون بالتعاون مع مجموعات الضغط والمنظمات غير الحكومية بتنظيم جلسات الاستماع العامة. وقد ننظم ثلاث جلسات استماع عامة لمناقشة مشروع قانون معين. وبالإضافة إلى ذلك، لا تتم جلسات الاستماع في البرلمان ولكن في جميع أنحاء جورجيا للسماح للجمهور بالمشاركة أكثر فأكثر. وبعد جلسات الاستماع واجتماعات اللجان يتم تقديم التعديلات لأول مرة في جلسة المجلس العامة. وهكذا يتم الجزء الأكبر من عملية مراجعة مسودة مشروع القانون، بما في ذلك التعديلات، في اللجان. وهنا يكمن الفرق الكبير بين نظامنا ونظامكم.

السيد/ميليكن: حيث أن بإمكان عدد كبير من الأعضاء تقديم مشاريع قانون واقتراحات، فإنه لا يوجد هناك وقت كاف للتطرق لها جميعا. ولهذا السبب نقوم بإجراء سحب يتم فيه وضع أسماء الأعضاء في قبعة، وإذا جرى سحب اسمك فإنه يجري مناقشة مشروع القرار الذي تقدمت به.

شريط فيديو من البرلمان الأسترالي: "الأعمال البرلمانية في يوم"

الأحد ١٨ مارس/آذار ١٩٩٧

وضع جدول الأعمال، اتخاذ القرارات وتسجيل أعمال المجلس:

السيدة/فيليبس: كما ترون من جدول الأعمال، فإننا نريد أن نركز اليوم على بعض القضايا الهامة المرتبطة بجلسة المجلس الكاملة. لقد قمنا بتقسيم اليوم إلى ثلاثة أجزاء لمناقشة ثلاث مكونات أساسية من مكونات الجهاز التشريعي الديمقراطي.

١- التنظيم/والتخطيط المسبق
٢- كيفية اتخاذ القرارات
٣- تسجيل المناقشات

اعرف أن المجلس التشريعي الفلسطيني واجه صعوبة في عمل تخطيط طويل المدى وذلك لأنه استمر في مواجهة ظروف طارئة كانت تتطلب منه التعامل معها فورا، وكان على حق في ذلك. وهكذا، فإننا لاحظنا عدة مواضيع على جدول الأعمال مرتبطة بالتنظيم. وسوف اسأل ضيوفنا التطرق إليها باختصار. أود أن أقول بأننا عندما نتحدث عن جدول الأعمال، فإن هناك عدد من البنود في اللائحة الداخلية ذات أهمية خاصة - البند ١٦ (جدول الأعمال) والبنود ٧٥-٧٧ (الإجراءات المستعجلة).

السيد/ميليكن: أعطيتكم بالأمس جدولا حول أيام انعقاد البرلمان الذي ينعقد دوما في نفس المكان. وبالنسبة لاجتماعات اللجان، يلزم الإشعار قبلها بثماني واربعين ساعة. أما جداول اجتماعاتنا فهي مشابهة للأوراق التي تحدد أي المواضيع سيتم نقاشها في يوم معين. ويتلقى الأعضاء هذه الورقة في موعد لا يتأخر عن صباح يوم الجلسة التي ستناقش فيها المواضيع. وإذا أراد أحد الأعضاء تقديم طلب أو مشروع قرار فإن عليه الإبلاغ عن نيته والحصول على موافقة بتقديم مشروع القرار. ويعتبر ذلك مهما جدا. ففي كوريا، على سبيل المثال، قامت الحكومة بتقديم مشروع قرار (بالتعمد) أثناء عدم تواجد المعارضة مما نجم عنه تفجر أعمال شغب واسعة. ونتيجة لعقد اجتماع أسبوعي لكل الأحزاب، فإننا نعرف أعمال الحكومة قبلها بأسبوع على الأقل. واعتقد أن مثل هذه الاجتماعات ستكون مفيدة لكم أيضا (الأعضاء يعملون مع رئيس المجلس على قضايا هناك نية لوضعها على جدول الأعمال)، وذلك لأنه سيكون لديكم وقتا أطول لإعداد تعديلات وملاحظات للمناقشة. ويكون الإشعار الخاص بالتعديلات عادة أقصر من الإشعار الخاص بمشاريع القوانين.

أود أن اقرأ من ورقة موضوعات النقاش مشيرا إلى أن هناك أشياء معينة تحدث كل يوم، مثل أسئلة شفوية، وبالتالي ليس هناك داع لأن يتلقى الأعضاء إشعارا يتعلق بهذه الأشياء. وهذه الورقة مهمة لأنها تمنع من أن يفاجأ الأعضاء. وبعد الانتهاء من المواضيع الروتينية، نولي انتباهنا "لمواضيع اليوم"، وهو اصطلاح يبعث على الإرباك ويعني "عمل الحكومة". وسوف ترون في هذه الورقة قائمة بالمواضيع التي ستناقش واحدا بعد الآخر. أن اتباع هذه الإجراءات مهم جدا. وأخيرا، يجب علي أن اذكر أن المواضيع ذات الأهمية العامة الملحة غير مشمولة في هذه الوثيقة.

آمل أن يكون هذا الشرح قد ساعد على التأكيد على أهمية معرفة الأعضاء بما سيناقش وعلى الآ تأخذهم المفاجأة. كذلك يساعد هذا الأعضاء على تنظيم وقتهم بحيث انه إذا كان البرلمان يناقش شيئا غير مهم، فإن بوسعهم العمل مع الناخبين في ذلك اليوم.

السيدة/غوغوبيريدزه: لدينا طريقة اكثر بدائية في وضع جدول الأعمال. وهناك جداول لكل اللجان. وحيث أن رؤساء اللجان من حزب الأغلبية، فإنهم يجتمعون في مؤتمر الحزب. ويتم في هذا المؤتمر مناقشة الجداول (كيفية إعطاء أولويات للقضايا) ثم تتقدم بمسودة الجدول إلى مجلس الرئيس الذي يشمل أعضاء من المعارضة. ويجري بعد ذلك نشر الجدول ويتلقى كل عضو نسخة منه. بعدها، يجتمع مكتب مجلس الرئيس كل أسبوع ويحدد الجداول - يتم تبادل الاجتماعات بين اجتماعات عامة للمجلس واجتماعات للجان بحيث لا تكون هناك اجتماعات مزدوجة في نفس الأسبوع. ويحصل الأعضاء على نسخة من جدول الأعمال في اليوم الذي يسبق الاجتماع، ويشمل هذا الجدول أيضا جلسات الاستماع العامة.

وضع برنامج العمل:

سؤال: هل تقومون بإعداد جدول الأعمال للسنة بكاملها كما هو الحال في كندا؟

السيدة/غوغوبيريدزه: نعم، يقوم مكتب مجلس رئيس المجلس بإعداد ذلك.

السيد ايكولم: من حيث المبدأ، هناك تشابه بين السويد وكندا وجورجيا. لدينا جدول للسنة بكاملها، ونتلقى الجدول الأسبوعي كل أسبوع. وهذا مهم بالنسبة للأعضاء الذين عليهم أن ينظموا وقتهم. وعلى سبيل المثال، فإننا نعرف ما هي المواضيع التي ستناقش في ٣ يونيو وما هي القضايا التي ستطرح. وكل نقاش لا ينبغي أن يتجاوز ٢٤٠ دقيقة، وهذا هو برنامج يوم واحد. ويجدر بالذكر أن هذا الجدول معد إعدادا جيدا من قبل الكاتب وموظفيه الذين يعملون مع كتبة كل اللجان ويتشاورون مع رؤساء الأحزاب. وتنطبق هذه العملية على جميع مشاريع القوانين.

وعندما يتم تقديم تقرير لجنة من اللجان إلى المجلس بكامله، فإن هذا التقرير يعرض التعديلات والاقتراحات حتى يعرف الأعضاء خارج اللجنة مدى تعقيد الموضوع بما في ذلك عدد الاقتراحات التي سيتم تقديمها.

هناك خطة أسبوعية للمجلس توضح ما سيناقش في كل يوم. أود أن أناقش هنا ورقة العمل التي تصلنا كل يوم والتي تشمل الآراء المعارضة. وحيث أن هذه الورقة معدة إعدادا جيدا فإنه ليست هناك حاجة للبرلمان كي يتبناها بشكل كامل، ويقوم رئيس المجلس فقط بتبنيها. ويشمل ذلك قائمة بالمتحدثين في ذلك اليوم ويحدد عدد الدقائق التي ستمنح لهم للحديث. وتقوم الأقلية بالحديث أولا تتبعها الأغلبية. أما الأعضاء الذين يشاركون في النقاش فإنهم فقط أعضاء من اللجنة التي قامت بدراسة التشريع. والاستثناء الوحيد لذلك، على سبيل المثال، يكون في حالة وجود عضو من حزب الخضر (البيئي) الذي يريد الحديث في موضوع الطاقة النووية. ويمنح فرصة الحديث فقط بعد أن ينهي أعضاء اللجنة حديثهم.

على الأعضاء الذين يودون الحديث الذهاب إلى سكرتارية رئيس المجلس قبل الموعد بيوم حتى توضع أسماؤهم على القائمة. ولا يوجد هناك قيود على مدة الحديث، ولكن ينصح بألا تزيد مدة الحديث عن عشرة دقائق، أما إذا تحدثت لمدة ساعتين فإن الناس سيعتقدون انك غبي.

سؤال: هل هذا الجدول للجان أم للبرلمان بكامله؟

السيد/ايلكولم: هذا الجدول للجلسة الكاملة. نحن نعرف أن النقاش يكون أطول إذا شملنا الردود، ولكنها مقصورة على دقيقتين. ويمكن لأي عضو من خارج اللجنة أن يتحدث حول الموضوع ولكن لستة دقائق فقط. (ولكن من غير الطبيعي بالنسبة للأعضاء الآخرين أن يحضروا للجلسة.)

علق أحد أعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني بقوله أن من المفيد جدا للمجلس التشريعي تبني نموذج مشابه للنموذج السويدي كما قدمه السيد ايلكو لم، وذلك لأن المجلس التشريعي الفلسطيني ينفق وقتا طويلا في جلسته الكاملة على تبني جدول العمال.

سؤال: هل من الممكن بالنسبة للأعضاء الآخرين، بالإضافة إلى رئيس الحزب، الحديث؟

السيد/ايلكولم: يتم كل شيء تقريبا في اللجان، وبالتالي فإن الأعضاء من اللجان ذات الصلة هم الذين يقومون بقيادة النقاش لأنه لا يوجد أحد آخر يعرف عن القضية. ويشكل تقرير اللجنة أساس مناقشات الجلسة العامة حول الموضوع. وبالتالي هناك حوالي عشرة أعضاء تقريبا فقط (أعضاء اللجنة) الذين يشاركون في النقاش. أما الاستثناء فهم الأعضاء الذين يتقدمون بطلبات ثم يناقشونها. أن قادة الحزب ليسوا بالضرورة خبراء حول المواضيع المعينة - لا ينبغي عليك، كزعيم للحزب، أن تعرف كل شيء عن كل القضايا، ولكن أعضاء اللجنة يعتبروا خبراء في القضايا التي يقوموا بنقاشها.

السيد/ ميليكن: أن الإجراءات المتبعة في التعامل مع كل مشاريع القرارات هي نفسه الإجراءات - يجب تسجيلها لدى الكاتب والإعلان عنها قبل ثمانية وأربعين ساعة.

مشاريع القرارات الخاصة:

سؤال: هل لي الحق كعضو اقتراح قانون، أم أن علي التحدث مع حزبي قبل ذلك؟

السيد/ ميليكن: أي عضو هو عضو بذاته ويستطيع تقديم مشاريع قانون بمبادرة منه.

السيد/ايلكولم، السيدة/ غوغوبيريدزه: يجري عادة تقديم مشاريع القوانين الخاصة إلى اللجان أولا.

سؤال: هل يتوجب على العضو الحصول على موافقة حزبه قبل أن يتقدم بمشروع قانون؟

السيد/ ميليكن: يمكن لأي عضو تقديم مشروع قانون دون الحصول على موافقة حزبه. ويجري الإعلان عن مشروع القانون في النشرة الإعلانية. وعندما يتم تقديم مشروع القانون، يقوم العضو بإعطاء وصف مختصر ثم يوضع المشروع على قائمة تمهيدا للقراءة الثانية. ولن يحال مشروع القانون إلى أي لجنة إلا إذا كان هناك تصويت في القراءة الثانية.

السيد/ايلكولم: إن وجود ٣٠٠٠ طلب ومشروع قانون في السنة يجعل من المستحيل تقديمها جميعا في الجلسة الكاملة، وبالتالي يجب القيام بمعظم العمل في اللجان.

السيدة/فيليبس: أود أن أشير إلى ثلاث نقاط هامة في لائحتكم الداخلية: ١- المادة ١٦ (حول جدول الأعمال): هناك طريقة واضحة جدا بخصوص طريقة تقديم جدول الأعمال وكيف يمكن إضافة المواضيع للجدول. وهكذا فإنك إذا اتبعت هذه القاعدة، فإن جدول الأعمال سيكون اكثر تنظيما. واعتقد أنكم ستكونون سعداء باستعمال القاعدة المتوفرة لكم الآن والتي يتم تقديم جدول الأعمال بموجبها قبل ٤٨ ساعة، ويقدم الأعضاء التعديلات بشكل مسبق.. الخ، وعليكم العمل مع موظفي رئيس المجلس للتواصل بطريقة منتظمة ومنظمة.

أما القضية الأخرى فتتمثل في الطلبات الطارئة والتي تتطلب وقتا طويلا، ويتم التعامل معها في البنود ٧٥ - ٧٧ من اللائحة الداخلية. ويشرح البند ٧٥ العملية التي يتم من خلالها التعاطي مع مسألة ملحة والوقت اللازم للنقاش في الجلسة الكاملة. أما بالنسبة لقضية أزمة القاعة فإنه إذا تقدم خمسة أعضاء بطلب، على سبيل المثال، فإنه يجب وضع هذا الطلب على رأس جدول الأعمال ويجب التصويت عليه فورا لتقرير هل يجب مناقشته أم لا. وإذا كان الموضوع ملحا فإنه يناقش أولا في جدول الأعمال. وما يحدث الآن في المجلس التشريعي الفلسطيني عندما تثار مسألة ملحة هو أنكم تميلون لمناقشة محتوى الموضوع وليس الإجراء (بمعنى هل تناقشوا الموضوع أم لا)، وهذا يضيع الكثير من الوقت.

إذا كان تقرير اللجنة موضوعا على جدول الأعمال، فإنه يمكن مناقشة محتوى التقرير. وعندما يتم الانتهاء من النقاش ويتم تبني التقرير، فإنه يتم تبني كل شيء في التقرير. وإذا اعترض عضو فإن بإمكانه التقدم بطلب إعادة التقرير آلي اللجنة للنظر في توصياته. أود أن أثير نقطة أخرى مرتبطة بتعديل جدول الأعمال: عندما يثار موضوع ملح في المرة القادمة انظر إلى المادتين في اللائحة الداخلية اللتان تركزان على هذه العملية وإذا لم تتمكن من وضع القضية على جدول الأعمال، فيمكنك استعمال نقطة نظام.

سؤال: ولكن المادة ٧٦ تقول انه يمكن تبني قضية ثم تأجيلها - كيف يتم ذلك؟

السيدة/فيليبس: الفكرة هي أن المجلس هو الذي يقرر ما إذا كان الموضوع سيناقش أم لا، ولا ينبغي أن يستغرق ذلك وقتا طويلا. سيناقش الموضوع كقضية ملحة إذا تم التصويت على مناقشته كقضية ملحة. وهذا يعني انه إذا قررت الأغلبية أن موضوعا معينا يعتبر موضوعا ملحا، فإن الموضوع يوضع على جدول الأعمال وبعدها تجري مناقشة محتواه.

الإجراءات الخاصة بالتصويت بسحب الثقة:

سؤال: ما الذي يحدث إذا صوت المجلس التشريعي الفلسطيني بسحب الثقة من وزير أو بالحكومة - ما الذي يحدث إذا أردت أن تسحب الثقة ولا تستجيب الحكومة للموضوع؟

السيد/ميليكن: إذا تقدمت المعارضة بمشروع لسحب الثقة وتم اعتماده، فستجرى انتخابات. وعادة لا يكون هناك اقتراح بسحب الثقة من وزير واحد وذلك لأن الوزير جزء من الحكومة بكاملها. وإذا كانت هناك فضيحة كبيرة تمس وزيرا، فإن رئيس الوزراء يقوم عادة باستبداله بوزير آخر من اختياره وليس من اختيار البرلمان.

السيدة/غوغوبيريدزه: عندما وضعنا دستورنا كنا نريد رئيسا قويا وجهازا تشريعيا قويا. والرئيس لا يستطيع عزل البرلمان، ويمكن للبرلمان عزل وزير واحد وليس الحكومة كلها. وبالإضافة إلى ذلك يستعمل العزل فقط في حالات محددة جدا.

السيد/ايلكولم: في السويد، العملية مشابهة للعملية المعمول بها في كندا - حيث تحاول الحكومة حل الأزمة قبل أن تصل آلي الجهاز التشريعي.

السيدة/فيليبس: أود أن انقل النقاش الآن إلى " اتخاذ القرارات" و "تسجيل التاريخ".

السيد/ميليكن: أود أن أتحدث عن الطلبات والتعديلات في مجلس نوابنا - يمكن للعضو أن يتحدث بناء على طلب يثني عليه عضو آخر، إلا خلال فترة الأسئلة والبيانات التي لا يزيد وقتها عن دقيقة واحدة. عدا ذلك، يتوقع من الأعضاء التقدم بطلب أولا ثم الحديث حول موضوع الطلب. وفي ظل قواعدنا، يمكن للعضو الحديث مرة واحدة حول طلب معين، إلا إذا كنت أنت الشخص الذي تقدم بالطلب وفي هذه الحالة يمكنك الحديث في النهاية. ويمكن تعديل الطلب عن طريق تقديم طلب آخر يجري تثنيته.

أما عملية التصويت فهي كالتالي: في نهاية النقاش، يقول رئيس المجلس انه سيطرح مشروع القانون للتصويت. وإذا تقدم عضو بطلب وتم تثنية الطلب، فإن رئيس المجلس يطرح الطلب للتصويت بالصوت في مجلس النواب. ولا يكون هناك حتى هذه اللحظة إحصاء للأصوات (يحدد رئيس المجلس هل حصل الطلب على الأصوات الكافية أم لا). وإذا اعترض خمسة أشخاص على هذا، فعندها يتم تسجيل التصويت وهذا يتطلب حوالي ثمانية دقائق. ويجري نشر سجل التصويت في نشرة "الأصوات والأعمال" التي لديكم نسخة منها في أوراق ورشة العمل.

وتعود أهمية ذلك إلى أن السجل علني والى أن الإعلام يقوم أحيانا بتعريف ناخبيك بالكيفية التي قمت بالتصويت بها. ويتم تسجيل الأصوات إذا طلب الأعضاء ذلك، وإلا سيكتفى بالتصويت بالصوت. ويفضل الأعضاء أحيانا التصويت بالصوت لأنهم لا يريدوا تسجيل صوتهم والتعريف بالكيفية التي صوتوا

بها. أما الشيء الآخر الذي ينبغي علي ذكره فهو أهمية تسجيل محاضر الجلسات. أن صحة القوانين وشرعيتها يمكن الطعن بها في المحكمة إذا كانت عملية تبني قانون ما لا تنسجم مع القواعد البرلمانية.

السيدة/غوغوبيريدزه: سأتحدث فقط عن نظام التصويت لأنه يختلف عما وصفه بيتر. لدينا فترة محددة للتصويت - ويحدث التصويت دائما في نهاية اليوم، وبالتالي يعرف الجميع أن هناك تصويتا في الخامسة وعلى جميع الأعضاء التواجد للتصويت. ويجري تسجيل جميع الأصوات ولا يكون التصويت سريا إلا إذا كان يتعلق بقضية حساسة (مثل الموافقة على تعيين وزير). وفي هذه الحالة، يعرف الناس فقط عدد الذين صوتوا بنعم وعدد الذين صوتوا بلا دون ذكر أي أسماء.

السيد/ايلكولم: بالنسبة لتسجيل المحاضر، لدينا كتبة ستينوغراف يقومون بتسجيل وكتابة المحاضر كاملة. ويحصل كل عضو على نسخة كاملة من المحاضر (بما في ذلك الأسئلة) في الساعة الثانية عشرة في اليوم التالي للنقاش. وفي الواقع، ليس هناك حاجة لكي تتواجد في المجلس لأن كل الجلسات تكون مسجلة. ويمكن للعضو الاتصال أو استعمال الكمبيوتر للوصول آلي النقاش. أما بالنسبة للتصويت فيجب أن يكون الجميع موجودا.

وفي المحاضر، يمكن للعضو أن يغير اللغة (القواعد) فقط، ولا يمكنه تغيير المحتوى. أما إذا أراد العضو تصحيح النص فعليه الذهاب آلي كاتب الستينوغراف وإبلاغه انه يريد قراءة النص مسبقا. ويتلقى الأعضاء بعد شهر الناتج النهائي، وإذا أراد عضو تصحيح النص فيمكنه ذلك خلال أسبوع واحد.

أما النقطة الأخيرة التي أود التطرق إليها فتتمثل في أن المواطنين يستطيعون، عن طريق الهاتف والحاسوب أو عن طريق نسخ المحاضر، الإطلاع على عمل البرلمان - أن نظامنا يتسم بالشفافية الكاملة. كذلك يمكن للناس الحصول على وثيقة تصف كيفية تصويت الأعضاء على القضايا المختلفة.

السيدة/فيليبس: أود أن ألخص النقاش وأن أثير نقطتين إضافيتين. النقطة الأولى هي قضية البرلمانيين والخبراء الموجودين لإعطاء نصائح للأعضاء، وهؤلاء موجودون في الكثير من الأنظمة. ما أود أن اقترحه هو أن يقوم البعض منكم من المهتمين بالقواعد بتعيين أنفسهم كبرلمانيين. ويمكن للعديد منكم عمل ذلك والتبادل في مراقبة ما إذا كان رئيس المجلس والأعضاء يتبعون القواعد.

أما الاقتراح الثاني فيتمثل في عمل ملخص لمشاريع القوانين (هناك نسخة من مثل هذا الملخص من البرلمان ألن أميي كجزء من مواد ورشة العمل). وعندما يكون هناك مشروع قانون معروض للنقاش، فعليك الإصرار على إعطائك ملخص بسيط لمبادئ القانون. وسوف يساعد ذلك على تركيز النقاش. ويجري بعد ذلك العمل على تفصيلات مشروع القانون (استعمال هذه الكلمة أو تلك) في اللجان وذلك لتجنب مراجعة مسودة المشروع سطرا بعد سطر في الجلسة الكاملة.

لقد استمعت في نقاشكم إلى أعضاء يتقدمون باقتراحات مختلفة بشأن مشروع قانون، يحال بعده المشروع إلى اللجنة. وعندما يحدث ذلك، لا تعرف اللجنة ما هي الاقتراحات أو التعديلات التي يجب شملها، أو ما هي التي تمثل صوت الأغلبية. وبالتالي، وقبل أن يحال أي شيء إلى لجنة ما، فإن عليك العمل على التغييرات والتعديلات لمعرفة رأي الجلسة الكاملة ثم ترسل المشروع إلى اللجنة. وتسمى هذه العملية "الإحالة إلى اللجنة مع التعليمات."

تسجيل التاريخ:

السيدة/فيليبس: أن ما تعملونه من اجل فلسطين مهم جدا، كما أن عملكم يمثل شيئا سينظر إليه الناس بعد فترة من الزمن ليروا كيف بدأ كل شيء وكيف تم التغلب على العقبات. وبالتالي فإنكم تحتاجون إلى وجود سجل جيد ونظام تسجيل جيد - أن ما ذكره ضيوفنا مهم جدا. وفي سجل النقاش اليومي (موجود في مواد ورشة العمل)، كل كلمة من الحديث الذي دار في النقاش مسجلة ومطبوعة، كما ذكر السيد ايلكو لم. أما الوثيقة الأخرى التي أود نقاشها فهي التقرير حول اجتماع اللجنة والتي تسجل فيها كل كلمة قالها الأعضاء أو المواطنون.

أنا أعرف أنكم لا تمتلكون كل الموارد الضرورية للقيام بكل هذه الأنشطة، ولكنني أود أن اقترح عليكم العمل مع مكتب المجلس ومع المنظمات الدولية المانحة التي لها برامج مع المجلس التشريعي الفلسطيني لتطوير هذه القدرة بأسرع ما يمكن. وينص البند ١٩ من لائحتكم الدائمة على انه يجب نشر محاضر جلسات المجلس وذلك كي يرى الجمهور كيف قمتم بالتصويت وما قلتموه في الجلسة.

إن عليكم تعريف الجمهور بأنكم تعملون بجد من اجله - وإذا كانت محاضر الجلسات متاحة للجمهور فإنه سيعرف ما قلتموه. كما أن عليكم البدء في وضع الأمور في نصابها وذلك حتى تبدءوا في بناء أساس الديمقراطية المتين.

أود أن أشكركم على اليومين الماضيين، وأود أن أكرر أنني رهن إشارتكم دائما لأي اجتماعات أو استشارات.

توصيات:

تعكس هذه التوصيات الإجماع الواضح للمشاركين الدوليين ولأعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني الحاضرين فيما يتعلق بالقضايا التي أثيرت خلال ورشة العمل.

إدارة الوقت:

يجب أن تتم الدراسة الدقيقة لكل سطر من سطور مسودة مشروع القانون في اللجنة، وليس في الجلسات الكاملة. وسوف يزيد ذلك من فعالية الجلسة الكاملة، كما سيقوي من الدور الهام الذي تلعبه اللجان في عملية صياغة القانون. أما المسائل الملحة (المستعجلة)، فيجب التعامل معها طبقا للوائح الدائمة أو يتم التعامل معها في جلسات خاصة (مسائية مثلا).

يجب طباعة جدول الأعمال وتوزيعه على الأعضاء قبل بدء الجلسة بـ٤٨ ساعة على الأقل. وسوف يسمح ذلك للأعضاء بالاستعداد للجلسة بشكل كاف، وسيحد من سلطة رئيس المجلس على تغيير جدول الأعمال في آخر دقيقة. وبالإضافة إلى ذلك، وإذا تم اعتماد هذه السابقة، فإنها ستمنع من تضييع الوقت خلال الجلسة الكاملة في محاولة لوضع جدول الأعمال.

لجنة الشؤون البرلمانية:

يجب على المجلس التشريعي الفلسطيني تشكيل لجنة مكونة، على سبيل المثال، من رؤساء اللجان ومن مكتب المجلس. وتقوم هذه اللجنة بتحديد جداول أعمال المجلس على المديين الطويل والقصير، والتعاطي مع احتياجات المجلس الإدارية والتخطيطية.

تسجيل أعمال المجلس:

يجب على المجلس العمل بسرعة لعمل نظام لتسجيل أعمال الجلسة الكاملة للمجلس واجتماعات اللجان. كذلك يجب أن تتوفر للجمهور فرصة كاملة للإطلاع على أعمال المجلس من خلال سجل مكتوب مثل هانسارد.

برلمانيون:

ينبغي على مجموعة من أعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني، إذا كانت لديهم الرغبة، تعيين أنفسهم "كبرلمانيين" تكون وظيفتهم وواجبهم أن يصبحوا خبراء في مجال القواعد، وذلك حتى يتمكنوا من مراقبة ما إذا كان زملاؤهم الأعضاء يلتزمون بها.

تقييم أعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني:

كان حماس الأعضاء واضحا من خلال الأسئلة التي طرحت والنقاشات التي أثيرت وطلب المزيد من المعلومات وورش العمل المصغرة حول موضوعات تتعلق بتنظيم الجلسات الكاملة. وقد وزعت استمارات استبيانيه على المشاركين في ورشة العمل في نهاية الورشة. وكان من جملة الأسئلة سؤال يطلب فيه من المشاركين تحديد أكثر الأشياء التي وجدوها مفيدة وأقلها إفادة، وما هي الموضوعات الأخرى التي كان يمكن التطرق إليها، وكذلك أي اقتراحات خاصة بأنشطة المعهد الديمقراطي الوطني في المستقبل.

لقي التركيز المقارن لورشة العمل استقبالا جيدا من قبل الأعضاء. وقد اعتقد الأعضاء أن نموذج جورجيا متصل بالموقف في فلسطين. كما اهتموا، على سبيل المثال، بكيفية تنظيم العمل في البرلمان السويدي. واستجاب الأعضاء أيضا بشكل إيجابي للجلسات التي غطت التخطيط لجدول الأعمال الأسبوعي والسنوي، وللطريقة التي يتم بها إدارة الوقت والتحكم به بشكل إيجابي. وقد أبدى الأعضاء رد فعل مختلط تجاه الجلسة المتعلقة بكيفية تسجيل أعمال البرلمان.

وبالإضافة إلى ما تم تغطيته في ورشة العمل، أبدى الأعضاء اهتماما في تعلم المزيد عن الطريقة التي يدير بها رئيس المجلس الجلسة بطريقة فعالة، وكيف يمكن للمجلس التشريعي الفلسطيني زيادة شفافيته وكذلك عملية استجواب أعضاء من الجهاز التنفيذي. ويأخذ المعهد الديمقراطي الوطني هذه الاقتراحات في الحسبان عند قيامه بالتخطيط لأنشطته المستقبلية. وعندما سئل أعضاء المجلس عن ماهية المواضيع المستقبلية التي يودوا رؤيتها في ورش العمل، أجابوا بأنهم يودون تعلم المزيد عن العلاقات بين الجهازين التشريعي والتنفيذي وعن عملية الموافقة على الميزانية وكيفية صياغة واعتماد مشاريع القوانين الخاصة وكذلك العلاقة بين مكتب رئيس المجلس وأعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني. ويعتزم المعهد الديمقراطي الوطني التطرق إلى الكثير من هذه القضايا من خلال ورش عمل قادمة وأنشطة أخرى.

وقد سئل الأعضاء أيضا عن رأيهم في أنشطة المعهد الديمقراطي الوطني بشكل عام بهدف المساعدة في توجيه الأنشطة المستقبلية لبرنامج المجلس التشريعي الفلسطيني. وعبر العديد من الأعضاء عن الرغبة في زيارة برلمانيين آخرين وذلك لاكتساب معرفة مباشرة في نقاط الاتفاق والاختلاف. وكان هناك اقتراح آخر يتمثل في الاستمرار في توفير مواد مقارنة باللغة العربية للأعضاء وكذلك الاستمرار في التشاور مع الأعضاء بعد مشاهدتهم في الجلسة الكاملة وتقديم الاقتراحات والتعليقات لهم.

أنشطة لاحقة:

بدأ المعهد الديمقراطي الوطني، في الفترة التي أعقبت ورشة العمل، في تنظيم ورش عمل مصغرة حول مواضيع مركزة تتعلق بتنظيم الجلسة الكاملة. وقد جاء ذلك نتيجة لطلب تقدم به أعضاء حضروا ورشة العمل يطلبون فيه مناقشات اكثر تفصيلا وجلسات حول بعض هذه المواضيع. وقد عقد المعهد

الديمقراطي الوطني حتى الآن ورشة عمل حول "إعداد جداول الأعمال" ويخطط لعقد ورش عمل أخرى حول "إجراءات التعاطي مع المسائل الملحة" و "الطلبات البرلمانية".

عقد المعهد الديمقراطي الوطني في شهر مايو/أيار، بالتعاون مع شركاء في التنمية الريفية (ARD) ومركز البحوث والدراسات الفلسطينية (CPRS)، ورشة عمل حول العلاقات التشريعية-التنفيذية. كما قام المعهد في شهر يونيو/حزيران برعاية بعثة دراسية لستة من أعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني لزيارة الجمعية الوطنية المجرية لملاحظة إجراءات الجلسات العامة وعمل اللجان والعلاقات التشريعية. ويخطط المعهد الديمقراطي الوطني لإرسال بعثة دراسية أخرى لمجلس تشريعي انتقالي في الخريف وكذلك ورشة عمل حول العلاقة مع الناخبين.

ملحق أ

برنامج ورشة العمل المتعلقة بالمساعدة التشريعية الفلسطينية

تنظيم الجلسة

تحقيق التوازن بين الديمقراطية والكفاءة

يوم السبت، ١٥ مارس/آذار ١٩٩٧

١٠:٣٠ - ١٢:٣٠	ترحيب وتقديم استعراض البرنامج- موظفو المعهد الديمقراطي الوطني المحليون كلمات المشاركين الدوليين. الكلمة الرئيسية " وضع سوابق راسخة " الجهاز التشريعي كنموذج يحتذى به "لسيادة القانون" كيف ينظم رئيس المجلس مع الأعضاء أنشطة البرلمان بطريقة تحقق توازنا بين الديمقراطية والفعالية؟ ما هو الدور الذي يلعبه كل منهم؟ كيف يمكن لكل منهم ممارسة مسؤولياته البرلمانية في الوقت الذي ينجز فيه عمله البرلماني؟ ما مدى أهمية وضع سوابق جيدة؟ *نود من هذا التطرق إلى أهمية القواعد من زاويتين: كيف تقوم القواعد بتأسيس وحماية الجهاز التشريعي كمؤسسة، وكيف أن لمعرفة القواعد أهمية سياسية واستراتيجية للمشرعين. ونود أن نؤكد على الدور الهام الذي يجب على الجهاز التشريعي في ديمقراطية جديدة أن يلعبه لترسيخ أهمية الحكم بالقانون. وبالإضافة إلي ذلك، نود منكم أن تؤكدوا على التوتر الذي يحدث بين العملية الديمقراطية والعملية الفعالة، وأهمية السوابق.*
١٢:٣٠ - ١:٣٠	استراحة غداء

١:٣٠ - ٣:١٥	نقاش جماعي: قضايا وأسئلة حول القواعد من منظور أعضاء المجلس التشريعي. *سيوفر لك هذا كمدرب دولي فرصة التعرف على، وسماع، آراء أعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني فيما يتعلق بإجراءاتهم الخاصة. وسيساعد ذلك على تحديد مسار نقاشات ورشة العمل اللاحقة.*
٣:٣٠ - ٥:٠٠	اخترنا شريط فيديو من البرلمان الأسترالي يوضح الكثير من المجالات الرئيسية الخاصة بالنقاشات التي تتطلب حضورا كاملا. والشريط مترجم للعربية، وسنتوقف عند نقاط معينة لمناقشة قضايا مع الأعضاء.
٦:٠٠	حفلة استقبال

الأحد، ١٦ مارس / آذار ١٩٩٧

٩:٣٠ - ١٢:٣٠	ورش عمل الغرض من وراء ورش العمل هذه هو التأكيد على أهمية الإجراءات المنظمة بتسلسل زمني منسجم ويمكن التنبؤ به. ويمكن ذلك الأعضاء من المساهمة بطريقة عادلة وبالتساوي، ويسمح لهم بإتباع استراتيجيات لتحقيق النتائج المرجوة (كيفية وضع مواضيع معينة على جدول الأعمال مع إمكانية طرح قضايا ملحة وعاجلة للنقاش). نأمل أن يدرك الأعضاء من خلال هذه الجلسات أن جميع البرلمانات تعمل في ظل مثل هذا النظام. أ - "التخطيط المسبق" - وضع الجدول

- الموقع، التاريخ
- إشعار عام

وضع الجدول

- الأعمال اليومية
- الإجراءات الروتينية

توزيع الجدول

- وقت للإعداد للنقاش
- تحوير جدول الأعمال
- التعديلات
- " مسائل ذات أهمية عامة ملحة"

نود أن نركز في ورشة العمل هذه على كيفية إعداد جدول أعمال المجلس التشـويعي - على المدى الطويل (على مدار عدة أشهر) وعلى المدى القصير (جـــدول الأعمـــال الأسبوعي) في أجهزتكم التشريعية، وكيف يمكن أن يتحقق ذلـــك بطريقـــة فعالـــة وديمقراطية في غياب نظام حزبي.

ب ـ "اتخاذ القرارات"

- اللائحة الداخلية
- البرلمانيون / كتبة المجلس
- الاقتراحات/التعديلات
- تقديم مشاريع القوانين
- ملخص مشاريع القوانين: كيف يمكن جعل الملخصـــات المنســـجمة والموثوقة متاحة. (النية، البنود)
- إجراءات التصويت

	نود منكم في ورشة العمل هذه التطرق إلى قائمة القضايا الإجرائية أعلاه التي أثيرت في المجلس التشريعي الفلسطيني، وأن تناقشوا مع الأعضاء كيفية التعامل مع هذه القضايا في أجهزتكم التشريعية. كذلك، مدى أهمية امتلاك الديمقراطيات الجديدة لسجل لهـــــذه البدايات التاريخية. ج - "تسجيل الأعمال" - تسجيل التاريخ - تسجيل محاضر الجلسات - الأخطاء / الإسقاطات - التبني - توزيع محاضر الجلسات - نشر محاضر الجلسات - التصويت وأعمال المجلس - تسجيل الأصوات - المسؤولية أمام الناخبين - ما الذي يمكن أن يستفيده الأعضاء؟ نود منكم التطرق إلى طرق تسجيل وتوزيع النقاشات والأصوات في بلدانكم، ولمـــاذا يعتبر هذا مهما (من الذي يقرئهم، ولماذا؟)، أهمية تسجيل الأصوات من زاوية محاســبة المسؤولين المنتخبين أمام ناخبيهم، وكذلك الفترة الزمنية الممنوحة لهذا الإجراء.
١٢:٣٠ - ١:١٥	استراحة غداء

١:٣٠ - ٣:٣٠	"تطبيق وممارسة الديمقراطية" - تعطى كل مجموعة سيناريو معين - تنتخب كل مجموعة متحدثا باسمها. يغادر المتحدث المجموعة - تنظم كل مجموعة نفسها لتحقيق نتائج - تقوم كل مجموعة بتمثيل "جلسة برلمانية" - يقوم مشارك دولي بتقييم كل مجموعة نهدف من وراء هذه السيناريوهات توضيح مواضيع ورش العمل من خلال تمارين لعب الأدوار. ونحن نتطلع إلى خبرتك وإلى ثاقب نظرك، كمشارك دولي، لتقييم النشاط وإلى التأكيد على العناوين الرئيسية التي تمخضت عنها ورشة العمل.

ملحق ب

السيرة الذاتية للمشاركين الدوليين

بيرنت ايلكولم:

السيد بيرنت ايلكو لم عضو في البرلمان السويدي منذ عام ١٩٨٥. وهو عضو أيضا في اللجنة الدائمة للشؤون الخارجية ويتخصص في شؤون الشرق الأوسط والشؤون الفلسطينية. وقد خدم في السنوات الإثنى عشر الماضية في لجان الزراعة والإسكان والبيئة، كما كان عضوا في مجالس أمناء المجموعة البرلمانية الدولية ومتحف التاريخ الطبيعي ومعهد أبحاث المياه وتلوث الهواء. وهو عضو في الحزب الديمقراطي الاشتراكي السويدي ورئيس الجناح المسيحي في الحزب. وقد عمل السيد ايكو لم، قبل أن يشغل منصبا انتخابيا، كمعماري واداري.

لانا غوغوبيريدزه:

السيدة لانا غوغوبيريدزي هي زعيمة حزب الأغلبية في برلمان جورجيا. وهي الآن عضوة في البرلمان الحالي حيث انتخبت للمرة الثانية. وقد خدمت السيدة غوغوبيريدزه بلادها في البرلمانات السابقة، بما في ذلك مجلس السوفييت الأعلى، وذلك قبل انتقال جورجيا إلى الديمقراطية. كما خدمت أيضا كرئيسة للجناح البرلماني في اتحاد مواطني جورجيا. وهي تتمتع بخبرة كبيرة في قيادة المفاوضات وفي تحديد جدول أعمال برلمان جورجيا وفي تطوير أول دستور لجورجيا. وقد لعبت السيدة غوغوبيريدزه مؤخرا دورا أساسيا في اعتماد ميزانية ١٩٩٧ عبر مفاوضات مكثفة بين الحكومة والأحزاب السياسية.

بيتر ميليكن:

السيد بيتر ميليكن هو نائب رئيس مجلس العموم الكندي. وقد انتخب لأول مرة في عام ١٩٨٨ وأعيد انتخابه في عام ١٩٩٣. كما عمل كسكرتير برلماني لزعيم مجلس الحكومة في الفترة ما بين ١٩٩٣ و١٩٩٦، وانتخب كنائب رئيس اللجان لكامل المجلس في أكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٦. والسيد ميليكن

رئيس مشارك للجنة المشتركة الخاصة حول قواعد السلوك ومستشار لجمعية الناتو البرلمانية الكندية. وقد عمل السيد ميليكن قبل أن يصبح عضوا في مجلس العموم كمحام في مدينة كينسينغتون، اونتاريو.

موظفو المعهد الديمقراطي الوطني

ميرنا أ. فيليبس:

تشغل ميرنا أ. فيليبس منصب مديرة برنامج المساعدة التشريعية التابع للمعهد الديمقراطي الوطني في الضفة الغربية وغزة. وقد كانت في السابق عضوة في المجلس التشريعي في مانيتوبا بكندا في الفترة ما بين ١٩٨١ إلى ١٩٨٨، ورئيسة للمجلس من عام ١٩٨٦ إلى ١٩٨٨. وقبل أن تصبح السيدة فيليبس رئيسة للمجلس، انضمت إلى تجمع الحكومة وكانت عضوة في لجنة العلاقات الصناعية والتعديلات على القانون. وعملت السيدة فيليبس كرئيسة لشبكة تليفونات مانيتوبا، كما كانت عضوة في مجلس أمناء نقابة موظفي حكومة مانيتوبا، ولها خبرة مباشرة وغير مباشرة عمرها ثلاثة عقود في مجال التجربة التشريعية.

لورا أبرامز:

لورا أبرامز هي مساعدة البرنامج في برنامج المساعدة التشريعية التابع للمعهد الديمقراطي الوطني في الضفة الغربية وغزة. وقد عملت، قبل أن تشغل منصبها الحالي، في مكتب المعهد في مدينة واشنطن كمساعدة برامج في المشاريع المتعلقة بالشرق الأوسط. وقد حصلت لورا ابرامز على شهادة ماجستير من مركز جامعة جورج تاون للدراسات العربية المعاصرة، كما أنها تتحدث العربية بطلاقة.

ريما أبو حمدية:

تعمل ريما حمدية كموظفة مساعدة في برنامج المعهد الديمقراطي الوطني الخاص بالمساعدة التشريعية في الضفة الغربية وغزة. وقد عملت في العديد من مشاريع المعهد في الضفة الغربية وغزة، كما أنها تتقن العربية والإنجليزية.

بسام ناصر:

بسام ناصر هو مدير مكتب المعهد الديمقراطي الوطني في غزة. وهو يعمل في برنامج المعهد الخاص بالمساعدة التشريعية وفي برامج أخرى في الضفة الغربية وغزة. وهو يتقن العربية والإنجليزية.

المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية

المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية هو منظمة غير نفعية تعمل على تقوية وتوسيع الديمقراطية في جميع أنحاء العالم. ويقدم المعهد الديمقراطي الوطني، مستعينا بشبكة عالمية من الخبراء المتطوعين، مساعدة عملية للقادة المدنيين والسياسيين الذين يعملون على ترسيخ القيم والممارسات والمؤسسات الديمقراطية. ويعمل المعهد مع ديمقراطيين يتسمون بالجرأة يناضلون من أجل ترويج الإصلاحات السياسية السلمية. ويقيم المعهد علاقة شراك مع القادة السياسيين الذين بدءوا العمل الصعب المتمثل ببناء مؤسسات تعددية مستقرة وبإيجاد حياة افضل لمواطنيهم.

تعتمد الديمقراطية على التشريعات التي تمثل المواطنين وتراقب الجهاز التنفيذي ، وعلى القضاء المستقل الذي يحمي سيادة القانون وعلى الأحزاب السياسية المفتوحة والتي تعتمد مبدأ المحاسبة، وعلى الانتخابات التي يختار فيها الناخبون ممثليهم في الحكومة. ويعزز المعهد الوطني الديمقراطي، الذي يشكل عاملا مساعدا للتنمية الديمقراطية، المؤسسات والعمليات التي تسمح بازدهار الديمقراطية.

حقق المعهد الديمقراطي الوطني منذ عام ١٩٨٣ سجلا حافلا بالإنجازات. ويدعم المعهد، الذي لا ينتمي لحزب سياسي معين، مجهودات الديمقراطيين في كل منطقة من مناطق العالم من اجل:

بناء منظمات سياسية ومدنية: يساعد المعهد الديمقراطي الوطني على بناء مؤسسات مستقرة ذات قاعدة عريضة ومنظمة تنظيما جيدا. وهذه المؤسسات تشكل أساس المجتمع المدني الذي يربط بين الحكومة وبين مواطنيها عن طريق توفير مجالات لهم للمشاركة في السياسة العامة.

حماية الانتخابات: يلعب المعهد الديمقراطي الوطني دورا قياديا على مستوى العالم اجمع في مجال مراقبة الانتخابات حيث قام بإرسال وفود دولية لمراقبة الانتخابات في عشرات الدول في جميع أنحاء العالم، مما ساعد على التأكد من أن نتائج الانتخابات تعكس إرادة الشعب.

ترويج الانفتاح والمحاسبة: يستجيب المعهد الديمقراطي الوطني لطلبات قادة الحكومات والبرلمان والأحزاب السياسية والمجموعات المدنية الذين يسعون للحصول على نصائح تتعلق بمسائل تتراوح بين الإجراءات البرلمانية ألي خدمات الناخبين والتوازن بين العلاقات المدنية-العسكرية في الدولة الديمقراطية. ويعمل المعهد الديمقراطي الوطني على بناء مجالس تشريعية وحكومات محلية مسؤولة، وخاضعة للمحاسبة، ومنفتحة وتستجيب لمواطنيها.

يعتبر التعاون الدولي ضروريا لترويج الديمقراطية بكفاءة وبشكل فعال. كذلك فإنه ينقل رسالة أعمق للديمقراطيات الجديدة والصاعدة مفادها انه في الوقت الذي تكون فيه الديكتاتوريات معزولة بطبيعتها عن العالم الخارجي وتخشاه، فإنه بإمكان الديمقراطيات أن تعتمد على حلفاء دوليين وعلى نظام مساندة فعال. ويعزز المعهد الديمقراطي الوطني، الذي يوجد مقره في مدينة واشنطن وله مكاتب في ٣٨ بلدا، مهارات موظفيه الملتزمين التزاما عاليا عن طريق الاستعانة بخبراء متطوعين من جميع أنحاء العالم. وكثير من هؤلاء المتطوعين هم أنفسهم من المخضرمين في النضال الديمقراطي في بلدانهم ويمتلكون آراء قيمة حول التنمية الديمقراطية.